المرأة والتعليم العالي والتغير الاجتماعي

د. سمير الشميري

كلية التربية عدن - جامعة عدن

المقدمـــة:

إن البحث يرتكز على فرضية أساسية ألا وهـي : إن التعليم والتعليم الأساسـي لا يشكل الأرضية الأساسية لتنمية المرأة، في ظل ضعف المناهج التربوية والتعليمية وضـعف أداء المؤسسـات التعليميـة وعـدم وضـوح الإسـتراتيجية التعليميـة ، وتـدني مسـتوى التعلـيم والتعليم العالي بطابعه الكيفي، وتخلف المجتمع بشكل عام وعدم وعي المرأة لـذاتها فـالمرأة تشكل جزءاً أساسياً من بُنية المجتمع وعلامة من علامات ارتقاء وتخلف الشعوب.

إن جزءاً مـن إشـكالية تخلـف المجتمـع يعـود إلـى هامشـية المـرأة فيـه ، وضـعف تأثيرها وفعاليتها في حياة المجتمع ... وستكون النظرة قاصرة إذا أغفلنـا الفتـاة منـذ نعومـة أظفارها ، واهتمينـا بهـا كعنصـر تنمـوي إيجـابي حـال وصـولها إلـى أعلـى درجـات السـلم التربوي والتعليمـي العـالي .. فتنميـة المـرأة لابـد أن تبـدأ منـذ ولادتهـا وتربيتهـا ومعاملتهـا المعاملة الحسنة اللائقة وتنمية روح الثقة بالنفس فيها وعدم تكريس الاحتقار والدونية لها .

فالتنمية الحقيقية تبدأ منذ نعومة أظفارها في إطار الأسرة والتربية العائلية السـليمة والمدرسة مروراً بالمجتمع والهيئات والمؤسسات المدنية والرسمية .

إن مشكلة المرأة في المجتمع اليمني وتنميتها ودفعها للمشاركة فـي بنـاء المجتمـع، هي أبعد بكثير من قضية التعليم والتعليم العالي ، إنها قضية لصيقة بكينونة ووجود المجتمع ، الذي وجد وتطور في مراحل تاريخية فارطة تقريباً على أسـاس مـن عـدم المسـاواة بـين الرجل والمرأة ، وعلى أساس هضم حقوق المرأة وإنتقـاص لوجودهـا وجهودهـا ومقـدراتها العقلية والجسمية ، واعتبارها سلعة اسـتهلاكية تجاريـة تبـاع وتشـترى ، وربـط دورهـا فـي المجتمع فقط ، بمهمة الأشغال المنزلية ، وتربية الذراري ، وتلبية الرغبات الجنسية للرجـل ... فلا يمكن فصل قضية المرأة عن قضايا المجتمع وتخلفه وأزماته وإشكالياته المختلفة .

إلا أنه لا يغيب عن خلدنا أن من الإيجابيات البارزة لتعليم المـرأة العـام والعـالي ، هو التحاقها بميدان العمل وولوجها إلى مواقع كانت محرمة عليها وصـعب الوصـول إليهـا، وبالتالي أدى ذلك إلى إضعاف التقولات والأسانيد التي تؤكد علـى عـدم مقـدرة المـرأة علـى العمل والتعليم والإبداع ، وعلى عدم قدرتها في تحمل المسؤوليات .

هذا ويحتوي البحث على المسائل التالية :

1- التعليم العالي والتخلف الاجتماعي .
2- المرأة وفاتورة التعليم العالي .
3- المرأة والتغير الاجتماعي .

1- التعليم العالي والتخلف الاجتماعي :

إن أعداد الإناث في التعليم الجامعي أخذ في التنامي منذ قيام الجمهورية اليمنية نظراً للتوسع في خدمات التعليم في بعض محافظات الجمهورية التي لم يكن التعليم قد وصلها في الفترات المنصرمة لأسباب سياسية ، لهذا كانت نسبة أعداد الإناث في العام الدراسي1991 / 1992م في جامعة عدن حوالي 40 % ، وفي جامعة صنعاء إلى 23 % ، وفي جامعة تعز إلى حوالي 20% ، وهذا يشير إلى تنامي التعليم في المحافظات في ظل الوضع السياسي والاجتماعي الجديد الذي بدأته اليمن منذ عام 1990م[1] .

حيث انتقلت اليمن من جامعة واحدة فقط في صنعاء ، وبضع كليات ، وجامعة أخرى في عدن قبل الوحدة إلى أكثر من 15 جامعة حكومية وخاصة ، وأرتفع دارسيها من 97000 عام 96م إلى 132000 لعام 98م ، في حين لم يزد العدد عن 50 ألفاً عام 92م .

وللفتيات الجامعيات نصيب متصاعد ، إذ ارتفع عددهن من 14.719 طالبة جامعية عام 96م إلى أكثر من 23 ألف طالبة عام 98م . وكذلك طلاب الدراسات العليا ارتفع عددهم من 345 دارساً في عام 96م إلى أكثر من 400 دارس ، بينهم 100 من الإناث عام 98م وقد زاد عدد المتخرجين من 8355 عام 96م إلى أكثر من 11 ألفاً عام 98م ، بينهم حوالي 2500 من الإناث بعد أن كن 1500 متخرجة فقط عام 96م[2] ، وصلت نسبة الطالبات بجامعة تعز 60 % من إجمالي الملتحقين في عام 99م حيث استقبلت الجامعة حوالي 5529 طالباً وطالبة من المستجدين تم توزيعهم على ست كليات هي إجمالي كليات جامعة تعز التي تحتل هذا العام المرتبة الأولى في الكثافة النسائية . [3]

ونجد أن إجمالي عدد الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي في الكليات النظرية والعملية (32.241) أي أن نسبة الإناث إلى الذكور هي (28.4%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بارتفاع نسبة الإناث في التعداد السكاني في سن التعليم في هذه الفئة العمرية0 كما بلغ عدد المتخرجات في العام نفسه (3.756) ، أي بنسبة (28.1 %) . وإن إجمالي عدد الملتحقات بالتعليم الجامعي في الجامعات الحكومية في الكليات النظرية بلغ (26.729) أي بنسبة (27 %) إلى عدد الذكور ، والملتحقات بالكليات العلمية (3.958) ونسبتهن (39.2 %) وهي نسبة مرتفعة نسبياً عما ظهر في الإجمالي العام للجامعات الحكومية والأهلية معاً . [4]

إن التعليم العالي يعاني من عثرات جمة ولعل أبرزها :-[5]

1- غياب الرؤية الاستراتيجية للتعليم العالي وضعف المناهج التعليمية ، وتعاني الجامعات من البعد عن مجريات الحياة العملية ، حيث يعتمد المدرس على الكتب والمذكرات ، كما أن أغلب وقت عضو هيئة التدريس يقضيه المدرس في مهام التدريس أو أمور أخرى دون تخصيص جزء من وقته لتحديث وتطوير المناهج ومتابعة المستجدات العلمية وإجراء البحوث والدراسات العلمية . [6]

2- ضعف التخطيط والتنظيم والأداء الإداري : وعدم اشتراك مجالس الجامعات في رسم سياسات التعليم العالي مع انعدام التخطيط السليم المبني على الدراسات العلمية . [7]

3- انفصال الجامعة الجزئي أو الكلي عن المجتمع ومشاريع التنمية فيها ومشاكله ومتطلباته .

4- التدخل في شئون الجامعات من جهات غير أكاديمية .

5- ضعف القاعدة المادية والعلمية والبحثية للجامعات .

6- سوء التدبير وتبذير الإمكانيات العلمية والمادية .

7- ضعف مبادئ وقيم الديمقراطية في العمل الأكاديمي .

8- عدم وجود سياسة واضحة لقبول الطلاب والمدرسين إلى الهيئات الأكاديمية ، وعدم التقيد السليم بالإجراءات والمعايير الأكاديمية . وقد أتسم تطور التعليم العالي بتدني نسبة مشاركة الإناث في الجامعات الحكومية، كما لا توجد حتى الآن سياسة عامة موحدة ومستقرة للقبول في مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي تقوم كل جامعة بوضع سياسات القبول فيها بمعزل عن الجامعات الأخرى حيث يتم قبول الطلاب وفقاً لنسب تحددها كل جامعة أو كلية للقبول فيها .[8]

9- التناقض ما بين حزم القوانين والقرارات والتحايل في تطبيقها على أرض الواقع .

10- ضعف مبدأ الحوافز والتشجيعات للمبدعين والموهوبين في مجال العمل الأكاديمي.

11- تسرب المحسوبية والفساد إلى بنيان المؤسسات العلمية والأكاديمية .

12- الجمود والتيبس الفكري والإبداعي والاستمرار في مزاولة الأساليب التلقينية والتدريسية العتيقة والجامدة وعدم إطلاق حرية الفكر والمغامرة والاجتهاد والتنوع وقلة الثراء العلمي والثقافي عند البعض .

وفي هذا وذاك تتحول طرائق العمل الجامعي إلى أدوات رثة تخرج طلاباً وطالبات علاقتهم الأساسية تتحدد مع نصوص تملى عليهم إملاء ، بحيث تجد نفسك أمام كتل من (حمقى الكتب والنصوص) يقدمها لهم أساتذة غير متفرغين دون جهد بحثي وإبداعي. ونكتشف في سياق ذلك أن البنية الأكاديمية للجامعات المعنية تفقد شيئاً فشيئاً انتماءها لحقل البحث والإنتاج العلمي أولاً ولاحتياجات المجتمع العربي ثانياً . ومن ثم تتحول تلك الأخيرة إلى عبء ضاغط على المجتمع المذكور اقتصادياً ومعرفياً وأخلاقياً.[9]

ويمكننا القول أن التعليم العالي هو امتداد للتعليم الأساسي والثانوي ويتأثر بشكل قوي بضعف البنية المادية والعلمية والمعرفية للتعليم الأساسي والثانوي ، علاوة على تكريسه للتخلف في بعض حلقاته .

فمناهج التعليم لم تعمل كما كان مفترض منها على تغيير المفاهيم التقليدية تجاه المرأة بل أن المناهج التعليمية نفسها على مستوى التعليم العام وحتى الجامعي ، قد عملت بدلاً من تغيير تلك المفاهيم الخاطئة، على دعمها وترسيخها، بل وإعادة إنتاجها وتقديمها للمجتمع بصورة جديدة، ومنها المفاهيم التي تصور المرأة في وضع الدونية والتبعية للرجل.[10]

فالتخلف الاجتماعي هو أبعد بكثير من أن نقول تخلفاً اقتصادياً أو تربوياً أو تعليمياً، أنه تخلف مسكون في الوعي والممارسة الاجتماعية ويستمد جذوره من تراكمات تاريخية ومعرفية وحياتية ضاربة أطنابها في أعماق التاريخ.

إن التعليم قد ساعد الرجل كما ساعد المرأة في ولوج سوق العمل الحديث وفي مرونة التحرك نسبياً في الموروثات الاجتماعية القائمة ، إلاّ أنه فشل في إحداث تغيير نوعي في ذات المرأة كما حدث للرجل ، ومازال الإثنان ولربما المرأة بصورة أكبر مشدودين لـ (الذات التقليدية) المحافظة لتوزيع القوة في المجتمع ، فلا الرجل يرغب في أن يثور عليها، إذ بها تتحقق استمرارية هيمنته، ولا المرأة تتجاسر بالتمرد عليها. (11)

2- المرأة وفاتورة التعليم العالي :

إن أحد أهم أهداف التعليم تمكين المواطن من صنع قرارات صائبة ، وليس مجرد أن يصبح عاملاً ماهراً في أحد مواقع الإنتاج ، فالاستخدام الأمثل للتعليم يتمثل في تعزيز حرية الفرد ، وتمكينه من التعبير عن فرديته ومن أن يصبح منتجاً ، وأن يعيش في انسجام مع الآخرين . إن الواجب الأول للتعليم هو أن يزود الفرد بفرصة ترقية وضعه الاجتماعي ، الاقتصادي ، إلاّ أن عليه أيضاً أن تدربه على مهنة نوعية ، وأن يغرس فيه مواقف إيجابية تجاه العمل والإنتاجية . (12)

فالتعليم والتعليم العالي يؤهل المرأة لوعي ذاتها ، ولاحتلال مواقع اقتصادية واجتماعية وثقافية وروحية في المجتمع ، وتجدد روح وحركة إيقاع المجتمع وتبعده عن الرتابة والجمود والتقوقع . فنسبة الأمية مرتفعة في المجتمع حيث تصل إلى 49.74% ، أما الإناث الأميات فنسبتهن 70.85% . (13)

ومع ذلك ، فالتعليم العالي ، قد أوصل المرأة في المجتمع إلى مواقع كانت تحلم بها ، وإن كان تواجدها في بعض القطاعات والمؤسسات الحكومية والحزبية هو تواجد شكلي غير فعّال .

وهناك معارضة من المرأة نفسها لدورها التنموي في المجتمع . فطبيعة المجتمع التقليدية قد أفرزت معارضة لتعليم المرأة وعملها ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

ففي عام 1969م تهجم رجال الجوامع بعدن على القاضية حميدة زكريا أول قاضية في الجزيرة العربية وكان تهجمهم على تلك المتفوقة ، بسبب تفوقها في فض الخصومات الزوجية ، حتى أنها اكتشفت تلك الأسباب الاجتماعية وأرادت علاجها عن طريق التلفزيون ، وعندما ظهرت صاح وعاظ الجوامع من ظهور تلك الحسناء لكي تفتن الناس في بيوتهم دون أن يتفهموا غاية همومها وحسن نيتها وخطورة الموضوع الذي تعالجه من أجل الصفاء العائلي والسلام البيتي . وعلى كثرة المحرضين على حميدة زكريا وطلب تواريها عن التلفزيون ، فإن البيحاني لم يعارض علنياً بل أعتبر أي إصلاح اجتماعي مسؤولية عظيمة . (14)

وغني عن البيان القول ، أن المرأة المتعلمة والمثقفة تدفع ثمناً (ولربما باهضاً) لقاء علمها وثقافتها وعملها ، ولا تصل المرأة وخاصة المتمدرسة إلى موقعها إلا بعد جهد جهيد ، وبعد أن تكون قد تخطت الصعاب والعقبات التي تعترض طريقها ودفعت فاتورة بدرجاتها المختلفة لكسر الحاجز الاجتماعي والنفسي والثقافي والتقاليد العتيقة الممانعة لخروج المرأة للعمل والتعليم والمشاركة في بناء المجتمع .

وفي هذا السياق نبسط بعض التضحيات التي تقدمها المرأة المثقفة ، كثمن لعلمها وثقافتها ومشاركتها في صياغة إيقاع الحياة الاجتماعية والعامة ومعاناتها المستمرة، وعلى النحو التالي:

1- الاغتراب :

إن المرأة المتعلمة والمثقفة قد زودها العلم بالمعرفة والوضوح لطبيعة المجتمع وتشابكاته وعلاقاته المختلفة ، وأعطاها إمكانية لتنامي دورها الفعال في المجتمع ، ولا ترتضي لنفسها أن تكون هامشية فيه ، أو أن تفرض عليها قيم وعادات معينة ، تتناقض مع قيمها الجديدة التي تشبعت بها ، فهي تميل للحرية والاستقلال ، وعزز العمل من استقلالها الاقتصادي . ولذلك تدخل في تناقض شديد ما بين القيم والعادات الجديدة التي تشبعت واقتنعت بها ، وما بين القيم والعادات التي تحد من دورها ومشاركتها في المجتمع، وتدخل في صراع وجداني داخلي ، وصراع مع الواقع الذي لا يعترف بوجودها كامرأة مؤهلة وموهوبة ومثقفة ، وغير راضية بالاستنقاص والدونية والتي يراد لها ذلك. ولهذا تشعر باغتراب عن الواقع ، وبغربة لما يدور حولها ، لأن الثقافة والمثل التي اقتنعت بها شيء ، وما يدور في الواقع شيء آخر ، الأمر الذي يؤدي بها إلى الإنطواء والقلق وإلى تناقضات وجدانية ونفسية داخلية .

ويرى ((بارسونز)) أنه توجد في كل المجتمعات قيم متناقضة وصراعات ثقافية خصوصاً تلك المجتمعات التي ينطوي تركيبها السكاني على تباين ثقافي بين جماعات دينية وسلالية مختلفة ، وتلك التي ينطوي بناؤها الاجتماعي على تمايز طبقي يتميز بفوضى واضطراب معياري .

وعندما يشعر الإنسان بأن دوره في المجتمع يشكل قيمة أو أن ما يقوم به من عمل أو مساهمة لا يشكل أهمية أو له قيمة تحسب له فإنه في هذه الحالة يشعر بالغربة والاغتراب.. وقد يؤدي ذلك إلى حالة من الهرب أو الانسحاب من موقعه ، وتقل عنده غريزة الانتماء... فعندما ينعدم الباعث لدى الإنسان يشعر بتلك الحالة من الاغتراب التي يكون الإحباط والاكتئاب من المظاهر الدالة على ذلك .[15]

2- العنوسة أو تأخر الزواج :

من ضمن التغيرات التي حدثت في حياة المرأة المتعلمة هو تأخر زواجها ، على عكس الفتاة الأميّة أو غير المتعلمة والتي تتزوج في سن مبكر من عمرها ، ففي استبيان قمنا به مع شابات متعلمات (100 عينة عشوائية) حول أسباب العنوسة عند المرأة المتعلمة وأسباب الزواج المتأخر عند البعض منهن ، أتضح أن أسباب عدم زواج المرأة المتعلمة يعود إلى التالي :

1- عدم وجود الرجل المناسب 80 % .

2- عدم رغبة الرجل المثقف والمتعلم الزواج من امرأة متعلمة 10%.

3- رفض المرأة المتعلمة الزواج بالإكراه أو بالطرق التقليدية 10%.

وفي الوقت الذي كان ينتظر من الرجل المتعلم والمثقف أن يكون أكثر تفهماً للمرأة المتعلمة وأكثر تفاعلاً مع رغباتها وطموحها ، إلاّ أن العلم والثقافة لدى الكثرة

الكثيرة منهم لم يعمل على تغيير بعض القيم والسلوكات تجاه المرأة. فمثلاً أغلب طلاب الجامعات لا يرغبون الزواج من فتاة جامعية ، حيث يفضلون الزواج من فتاة أميّة أو شبه أميّة أو على نصيب قليل من التعليم ، فهم يريدون زوجات وخادمات للمنازل في آن واحد، الأمر الذي ترفضه الفتاة المتعلمة ، والذي يتناقض جذرياً مع وعيها لذاتها ومع دورها التنموي الاجتماعي الذي يجب أن تضطلع به ، وترغب بالمساواة وعدم الانتقاص من حقوقها.. وتبعاً لذلك يؤدي بالمرأة المتعلمة إلى العنوسة أو إلى الزواج المتأخر .

فقد أصبح من الصعب على المرأة أن تتحمل جهالة العادات والتقاليد التي تجعل منها شيئاً ليس له قيمة ، وتحد من حريتها وتصرفاتها في كافة مناحي الحياة المختلفة التي يعد من أهمها : (اختيار نمط العمل ، التعليم ، الزواج ، ويعد الأخير أعقد المشكلات التي تواجه المرأة) [16]

3- التفكك الأسري (الطلاق) :

الأسرة في المجتمع اليمني قد طرأ عليها تغيرات وظيفية بشكل عام وتمر الآن بمرحلة انتقالية ما بين الوظائف الكلاسيكية التقليدية والوظائف المعاصرة ، ويمكن إجمال أهم التغيرات على النحو التالي :[17]

1- تفكك الروابط الأسرية وخاصة في المناطق الحضرية .

2- الاتجاه نحو تكوين الأسرة النووية **Nuclear Family**

3- اتجاه الأسر الشابة صوب التفرد والاستقلال والعيش بعيداً عن منازل الآباء والأجداد.

4- ازدياد ظاهرة الزواج من خارج الأسرة .

5- تضعضع السلطة الأبوية في الأسرة والاستقلال الاقتصادي عنها .

6- دخول بعض النساء المتعلمات وغيرهن إلى سوق العمل .

7- ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وبشكل عام للأسرة اليمنية .

8- تراجع بعض القيم والعادات والتقاليد مثل (التضامن والعطف، والإخاء، والتسامح).

9- تفاقم الخلافات العائلية وازدياد حالات الطلاق .

فحالات الطلاق مرتفعة في الأسر المتعلمة والمثقفة ، ويكون من ضمن ما تدفعه المرأة ثمناً لتعلمها وثقافتها هو الطلاق ، حيث لا ترضي لنفسها أن تكون في مستوى من الدونية والانتقاص ، وتشعر بغربة ما في حياتها ، وتكافح من أجل مساواة زوجية حقيقية، فهي تعمل كما يعمل زوجها وربما أحسن منه ، وتساهم بشكل فعال في تصريف أمور المنزل الاقتصادية والحياتية ، ولذلك تطالب بالمساواة في تحمل مشاق الأعمال المنزلية - الطهي ، تربية الأطفال ، تنظيف المنزل الاهتمام بتربية الأطفال ، الحق في الحصول على وقت للراحة والترفيه ..

فقد برزت انتقادات حادة أرجعت معظم الإختلالات والتفكك الذي تعاني منه الأسرة إلى التحاق أعداد كبيرة من النساء وخاصة الأمهات بميدان العمل ، فالأطفال لا يحصلون

على الرعاية الكافية في حالة غياب المرأة عن بيتها طوال النهار ، وأن عمل الزوجة يزيد من استقلالها المادي ويخفف من اعتمادها على زوجها ، وبالتالي يقلل من خضوعها التقليدي مما يسبب الانفصال بين الزوجين ، كما أن تغير دور المرأة لابد أن يؤثر في الدور التقليدي للرجل مما يؤثر في اختلال الأدوار بينهما وهدم الحياة الزوجية.[18]

1- تعرض المرأة المتعلمة في أغلب الأحوال للنميمة والاغتياب والحسد والمنافسة غير الشريفة من قبل البعض ، والمحاربة النفسية في أغلب الأحيان من المجتمع والذي يعتبر من العثرات المحبطة لمشاركة المرأة من الوسط الاجتماعي التقليدي ، والملفت للإنتباه أن مضايقة المرأة المثقفة والمتعلمة لا تأتي فقط من غير المتعلمين ، وإنما من المتعلمين ومدعي الثقافة ، فنظرة المجتمع للمرأة المثقفة والمتعلمة لا زالت : قاصرة وخصوصاً المتعلمين وغير المتعلمين مسؤولين ومرؤوسين ، لذلك نجد أن عدد الصحفيات قليل ومعظمهن غير متزوجات .. لأن أي رجل يريد زوجة تنتظره عند العودة من عمله .[19]

وللأسف أن الرجل اليمني عندما يجد المرأة تتفوق عليه وتنافسه بشكل شريف ، لا يترك فرصة لمضايقة زميلته سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . [20]

ونظرة المجتمع لمهنة الصحافة قد تصيب بالإحباط ، فهناك من ينظر إلى مهنة الصحافة بأنها مهنة لا تليق بالمرأة وهذه الفئة الغالبة في المجتمع . [21]

ولقد أكدت إحدى المثقفات بأن : المجتمع سيء لأبعد الحدود فهو يشعرني بأن لا دور لي سوى القبوع في البيت محيطة بجدرانه ، وأحياناً أشعر بأن هناك وعي وفهم لطبيعة عملي . [22]

2-تعاني المرأة من ضيق الوقت وزيادة الأعباء فهي تعمل كالرجل في المؤسسة أو المكتبة .. ويظل عبء القيام بالمهام المنزلية منتظراً لها حال عودتها من العمل مثل الطباخة ، متابعة الأطفال ، تنظيف المنزل ... وتعاني من الأرق والتعب ولا يسعفها وقتها بالزيارات العائلية التقليدية المعتادة وحضور الحفلات والزيارات كما يجب ، بل تقتصر على الضروري ، وتقل معاشرتها للنسوة وزياراتها للأسواق باستمرار كمثل النسوة غير المتعلمات اللاتي يملكن وقتاً فسيحاً للقيام بأشياء متعددة ومختلفة .. ولربما من ضمن ما تدفعه المرأة من فاتورة على علمها وثقافتها ، أنهن يفقدن شيئاً من العلاقات العائلية والأسرية والمجتمعية الحميمة ، ويفقدن شيئاً من الدفء العائلي .

3-المرأة والتغير الاجتماعي :

هناك نظرية مشهورة في علم الاجتماع وهي نظرية **التدرج الاجتماعي Social Stratification** ، والتي تصنف فئات المجتمع حسب عدة مؤشرات ومنها الدخل ، والاختصاص ، والمستوى التعليمي ... والتي من خلال هذه المؤشرات يتغير الوضع الاجتماعي للفرد في المجتمع من مرتبة اجتماعية ما إلى مرتبة أخرى .

وتتناسل من هذه النظرية نظرية أخرى تسمى الحركية الاجتماعية Social Mobility حيث تقسم المجتمع إلى مجموعات : عليا ، ومتوسطة ، وسفلى .. وتؤكد هذه النظرية أن المجتمع في حالة حِراك دوري مستمر ، بحيث تنتقل الجماعات السفلى إلى

مواقع متوسطة وعليا والعكس صحيح ، إلاّ أن هذا الصعود والتنقل الترتيبي من فئة إلى أخرى ، ومن مجموعة إلى أخرى لا يمر إلاّ عبر وسائل وقنوات وهي :-

1- التعليم 2- الكنيسة 3- الزواج 4- الجيش 5- السياسة.

ويمكن لأفراد المجتمع عبر هذه السلالم الترقي في المجتمع والانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر .[23]

وبغض النظر لما بسط سالفاً ، قد نتفق وقد نتقاطع مع بعض المسائل السالفة الذكر ، إلاّ أننا نتفق بشكل أساسي من أن التعليم أحد القنوات المهمة لتغيير وتطوير أفراد المجتمع ، والذي يؤدي بالتالي إلى تغير المجتمع إلى الأحسن .

إن تنمية دور المرأة في المجتمع لا يمكن أن يتم ضربة واحدة ، وإنما عبر تراكم كمي وتدريجي يؤدي في نهاية المطاف إلى طفرة نوعية حقيقية .

فالمشكلة لا تكمن في المرأة غير الواعية لحقوقها ووجودها ودورها التنموي والمجتمعي ، وإنما أيضاً في المجتمع برمته الذي ألف عدم الاكتراث بدور المرأة التنموي، وينظر إليها نظرة استصغار ، حتى في حالة حصولها على مراتب علمية وعملية رفيعة ومؤثرة في المجتمع .[24]

وتتشبع الثقافة العربية المعاصرة بمضامين العنف والتسلط ، التي تأخذ مداها في عمق الحياة الواعية وغير الواعية ، الشعورية واللاشعورية للإنسان العربي ، وتدخل هذه القيم التسلطية في نسيج الحياة الاجتماعية والثقافية لتشكل عنصراً حيوياً في بُنية هذه الثقافة ووجودها .[25]

وما من شك فإن التعليم والتعليم العالي قد أوجد تغيراً في حياة المرأة ، بعد أن كانت كائناً اجتماعياً لا يذكر في المجتمع وهامشياً إلى أبعد الحدود ، وأن المتعلمات والمؤهلات قليلات ومنعدمات .

فالفتيات الملتحقات بالجامعات اليمنية لعام 99/98م (23440) طالبة جامعية من المجموع الكلي لطلاب الجامعات (131880) .[26]

وبلغ عدد الخريجات من الجامعات اليمنية سنة 98م ، 2091 خريجة جامعية بنسبة تقدر بـ19.3% [27] ، ويبلغ عدد الموظفات في الجهاز الحكومي (ثابتات ومتعاقدات) 66348 من أصل 419868 موظف وموظفة . [28]

وحسب إحصاءات المسح الوظيفي لعام 1998م ، فإن المتعلمات اليمنيات (الجامعيات) يشغلن في الجهاز الإداري الحكومي 12.471 وظيفة في حين يشغل الذكور الجامعيين 54.938 وظيفة .[29]

وأكدت إحصائية حكومية صدرت عن وضع المرأة اليمنية في الحياة العملية .. أن قانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة في بلادنا أعطى قدراً كبيراً من الحرية الاجتماعية والثقافية ، وأشارت إلى أن المجال أصبح مفتوحاً أمام المرأة اليمنية في وحدة تنمية الصناعات الصغيرة واشتراكها في النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل الإقراض الذي كان نصيب المرأة فيه 40% ، وارتفع بنسبة أكبر بالإضافة إلى إتاحة 730 حصة عمل للنساء ،

وأن عدد النساء العاملات في قطاع العمل وصل إلى (717.235) عاملة بنسبة 21.18% ، وأن 30% من إجمالي الأطباء في بلدنا من النساء .[30]

ولقد حدث تغيراً ما في الوعي والسلوك تجاه المرأة المتعلمة فقد كان من الصعب على المرأة الولوج إلى العمل وإلى أعمال أخرى تعتبر حكراً على الرجل مثل سلك القضاء والنيابة العامة والشرطة والأعمال الدبلوماسية والسياسية الرفيعة .

وليس في الدين ما يمنع المرأة من الاشتغال بالسياسة والمشاركة في الأمور الهامة التي هي اختصاص الدولة ورؤساء الأمة سواء الداخلية منها والخارجية في الحرب والاقتصاد والمفاوضات وتبادل المصالح ما دام ذلك في حدود الشريعة ومع العصمة والاحتفاظ بأنوثتها الطاهرة ، وربما كان رأيها أصوب ونظرها أبعد وتجاربها أكثر .[31]

فقوة المرأة تكمن في تحملها للمسؤولية بعكس الذي يقال أن الرجل هو الذي يتحمل المسؤولية... من تجاربي ومن حياتي أن المرأة تتحمل المسؤولية ، وتنبع قوتها من هذا التحمل. قوة المرأة الآن تكمن في إعطائها حرية العمل والتعليم فزادت مسؤولياتها داخل البيت وخارجه ، مما جعل عطاءها يتضاعف ، وهو بالأصل عطاء يضاعف كامرأة وكأم.. وهنا مكمن قوتها في أنها تستطيع أن تجمع الإثنين دون أن تخاف ودون أن تتعب. (32)

فالمرأة أثبتت جدارتها في مواقع مختلفة ، فهي اليوم كابتن طيار (روزا مصطفى عبد الخالق) ، رئيس جامعة (د. وهيبة فارع) ، سفير (أمة العليم السوسوة) وكيل وزارة (أسماء الباشا)، رئيس مؤسسة (د. فتحية بهران)، عضو مجلس النواب (د. أوراس سلطان ناجي ، ألوف باخبيرة). ويمكن القول بأن المرأة القاضية أثبتت كفاءتها واقتدارها في هذا المجال فأصبحت القاضية تحظى باحترام وثقة المتقاضين إضافة إلى أن المرأة القاضية تبدو أكثر التزاماً وأحكامها أقل نقضاً وتقارير هيئة التفتيش القضائي خير دليل على ذلك ، وقد حصلت عدد من القاضيات على شهادات تقديرية من هيئة التفتيش القضائي بحسن الأداء والالتزام والانضباط ، فالمرأة القاضية استطاعت أن تثبت وجودها برغم قصر الفترة التي بدأت فيها العمل في هذا المجال.. واستطاعت أن تصل إلى مرتبة أعلى في درجات التقاضي (محاكم الاستئناف) حيث هناك قاضيتان في محكمة استئناف عدن.

وبلغ عدد القاضيات حتى الآن (35) قاضية في مختلف مجالات العمل القضائي ، فالمرأة القاضية تستطيع أن تقوم بالعمل الموكل إليها على أكمل وجه ولا فرق في ذلك بينها وبين أخيها القاضي، فهي تؤدي عملها بإخلاص وتفانٍ وجدارة واقتدار. [33]

ولقد بينت نتائج مسح ميزانية الأسرة أن ما يقارب من 10% من العوائل اليمنية تديرها امرأة . وفي استبيان قمنا به عن المرأة المتعلمة (100 عينة عشوائية) أتضح التالي:

- أن المتعلمات يقمن بدور أساسي في الأعمال المنزلية 90 % .
- أنهن يشاركن في صنع القرارات العائلية (ليست الحاسمة) 60 %.
- يوجد لديهن تأثير على أفراد العائلة 50 %.
- أن نزر اً منهن ربات أسر 70 %.

- وأنهن يشعرن بشيء من الاحترام في المجتمع 30 %.
- أن أغلبية أفراد المجتمع لا يقدرون المكانة الاجتماعي للمرأة المتعلمة 70 % .

ويمكن القول أن التعليم والتعليم العالي أحدث لدى المرأة وعياً اجتماعياً وثقافياً عاماً لمشاكلها ولذاتها ولقضايا المجتمع والمجتمعات الأخرى ، حيث أتاح التعليم العالي لها أن:

1- تتأهل وتختار وظيفتها وتستقل اقتصادياً عن الرجل .
2- أن تختار شريك حياتها .
3- أن تحتل مناصباً إدارية وسياسية رفيعة في المجتمع .
4- أن تحدث تغيرات في بنية الأسرة التقليدية الأبوية وتشارك في إدارة المنزل ولربما تحمل أعباء الأسرة كاملة.
5- أن تتحصل على بعض الحقوق القانونية والتشريعية والدستورية .
6- أن تتحول من كائن اجتماعي غير واعي إلى كائن اجتماعي واعي إلى حدما.
7- أن تخترق ستار العزلة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية إلى حدما.
8- أن تتخلص إلى حد ما من عقدة تفوق الرجل المطلق عليها في جميع فروع الحياة.
9- أن تتحول من كائن اجتماعي خامل وغير مؤثر إلى كائن اجتماعي فعّال .
10- أن تحدث شيئاً من الحِراك والتغير في الوظيفة الاجتماعية للمرأة .
11- أن تغير إلى حد ما نظرة زُمر من أفراد المجتمع للمرأة لدور المرأة ومن أن وظيفتها ليس فقط : تربية الأطفال ، وطهي الطعام ، والاعتناء بالمنزل ، والمعاشرة الزوجية0 وإنما هناك وظائف تنموية أخرى للمرأة في المجتمع .

إن طبيعة النظام الاجتماعي يكون من العوامل المهمة والحساسة لرفع مشاركة المرأة وتنمية دورها الحياتي والتنموي إلى الأمام ، في حال تبني سياسة اجتماعية واستراتيجية واضحة المعالم ، تعمق من خلاله المساواة الاجتماعية ما بين الرجل والمرأة، وتثبت فيه دعائم الأسرة ، ويقل تدريجياً التمييز الاجتماعي العام والتمييز في الحقوق ما بين الجنسيين .

ولا يأتي التغير إلاّ مع تبديل نوع العلاقة القائمة بين الرجل والمرأة ، وذلك عن طريق الممارسة في المجتمع ، وهذه عملية طويلة الأمد تشتمل على (تربية ترتكز على المساواة بين المرأة والرجل في جميع مراحل العمر منذ الولادة حتى الممات ، مساواة في الحقوق والواجبات ، خارج المنزل وداخله ، وفي تربية الأطفال).[34]

وباختصار ، فإن **دمج المرأة في عملية التنمية اليمنية** يجب أن تعني :

1- إتاحة الفرصة لها للاستفادة من التوسع الحاصل في الخدمات الأساسية والبُنية التحتية.

2- الاعتراف بأهمية عمل المرأة في تقسيم العمل سواء كان ذلك في المناطق الريفية أم الحضرية .

3- تحويل الفكرة القائلة بأن عمل المرأة مهم في تنمية اليمن ، إلى واقع بالتركيز على مشاركة المرأة في التنمية ، وذلك بوضع برامج خاصة بالمرأة في الدوائر الحكومية والقطاع الخاص والمشروعات الخاصة بالمرأة .

4- تشجيع النساء على التحصيل العلمي وعلى التدريب ، وكذلك المشاركة في الوظائف الحضرية على كافة المستويات .[35]

الخاتمة:

إن تحرير المرأة ومشاركتها في التنمية ، وجعلها عنصراً تنموياً حقيقياً ، هو أبعد بكثير من اللهث وراء فساتين الموضة ، واستخدام أدوات التجميل ، والتفنن في طهي الأطعمة وتحضير ألوان الأشربه هي أبعد من مسألة الخروج من المنزل والذهاب إلى الجامعة أو الأسواق أو إلى مؤسسات الأشغال والمعارض والحدائق وأندية التسلية والترفيه .

إن تحرير المرأة وتنمية دورها كعنصر تنموي حقيقي في المجتمع له تفرعاته وتشعباته المختلفة ، فالدستور والقوانين يضمن الكثير من حقوق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة والقيادة والريادة ، إلاّ أن الواقع الاجتماعي بتصوراته وأخلاقه ومثله ، التي قد ترسخت عبر عصور تاريخية فارطة ، لا يسمح للمرأة إلاّ بهامش ضيق من المشاركة والنشاط في صياغة الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ..

فالوعي الاجتماعي يعتبر من أهم العثرات التي تعترض نشاط ومساهمة المرأة بشكل جدي ومتنوع ، فالمشكلة ليست مشكلة قانونية أو دستورية ، وليست مشكلة التعليم والتعليم العالي بمفرده المشكلة مشكلة المجتمع برمته ، الذي يعيد إنتاج نفسه ضمن إطار، وروتوينات وبعض أعراف وتقاليد صعب التغلب عليها بجرة قلم أو بضربة عصا .

فالمعضلة شاملة ، فقد يحدث نهوض اقتصادي ، ولا يؤدي النهوض الاقتصادي إلى تغير حياتي عميق في وضع المرأة ، وإن كان استقلالها الاقتصادي يشكل دافعاً أساسياً في سبيل تطور وتحرر وتغير دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي والحياتي الشامل. فعدم تطور البُنية الاقتصادية للمجتمع ، يعرقل بشكل جدي تطور وتغير المجتمع، ويؤدي إلى المراوحة والجمود الاجتماعي والحياتي لوضع المرأة .

فلا يمكن أن تتغير أدوار المرأة وتزداد حريتها ، في واقع غير حرٍ وغير متغير، فتقدم المرأة من تقدم المجتمع وحريتها من حرية المجتمع .

المرأة ليست ملاكاً في المجتمع ، فهي كائن اجتماعي أساسي في حياة المجتمع ، فهي تخطئ كما يخطئ الرجل ، وتتسيّد كما يتسيّد الرجل ، والبعض منهن مفعمات بروح الاستبداد والتهكم والدكتاتورية وخطّاءات ونرجسيات.

فرفع المستوى العلمي والثقافي والتنموي للمرأة يتطلب وجود سياسة إستراتيجية للمؤسسات الرسمية والمدنية ، تهدف إلى تثبيت وضع المرأة الحقوقي والقانوني ، ويرتبط مع ذلك نشاط تربوي وتعليمي وتثقيفي يكون لصيقاً بالإنسان منذ نشأته الأولى في الأسرة والمدرسة والشارع ومرفق العمل والمناشط الحياتية المختلفة ، يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة دور المرأة النهوضي والتنموي في المجتمع . فتفعيل دور المرأة والاعتراف بحقوقها ككائن اجتماعي وتنموي في المجتمع مرتبط :

بالتربية المنزلية ، والمدرسة ، ومناهج التعليم ، وأنماط الحياة والسلوك ، ومدى تقبل الآخر ورأيه وحقه في الاختلاف . فمؤسسة البيت في مجتمعنا أبوية قامعة ، المرأة فيها مجرد أداة لإنتاج الأطفال ، وأقرب إلى الخادمة منها إلى الزوجة والأخت ، والطفل والطفلة يعانيان القمع والتنميط وطمس التفرد ، وفي المدرسة بدل تنمية العقل والفكر

والرأي الحر ، يحاصر الطلبة بمناهج التحفيظ ، ويستكمل العلم دورة القهر والعقاب بدل أن يقوم بدور المحاور الحريص على إذكاء العقل وإيقاظ الملكات .

وتستمر آلية القهر في العمل وفي التعامل مع مؤسسات الدولة ، وقد تطال التنمية كل إلاّ ساحاتها الحقيقية وهي الإنسان ، وسيلة التنمية وغايتها . (36)

فالجامعات اليمنية تعج بمئات الآلاف من الطلبة الذين يطمحون للحصول على شهادات تشكل - رخص عمل دون أن يكون الهدف الحقيقي لها متوافقاً مع سوق العمل ومع متطلبات التنمية فالمهارات اللازمة لتحقيق أي توافق عملي أو فني تكاد تكون مفقودة وطغيان الكم على النوع في التعليم وضعف المناهج الدراسية وضعف أداء أعضاء الهيئة التدريسية الذي رافق شحة الموارد مع ضعف التوازن في شغل الوظائف الأكاديمية قد طغى على كل المعايير العلمية القادرة على إحداث تغير اتجاهات الناس وسلوكهم نحو الأفضل . (37)

فالقضية ليست في الكثرة والكميات الهائلة من الخريجين والمتعلمين ، ولكن الأساس في النوعية ومدى الإستفادة منهم ، ومدى قدرتهم على خدمة المجتمع ودفع حركة التنمية إلى الأمام .

فالمتعلم الذي يحصل على شهادة علمية عليا ، وغير عليم بتخصصه و لا يستطيع تغيير أو المساعدة على تغيير الواقع المتخلف ، بما في ذلك واقع المرأة ، والتي تشكل ركناً من أركان المجتمع لا جدوى من تعليمه .

وفي ظل (الأمية الثقافية) أصبح لدينا خريج لا يملك القدرة الكافية على التكيف وعلى ممارسة دوره الإيجابي المنشود كعنصر تنموي في مجتمعه ، أصبح يتوافر لمجتمعاتنا ، كل عام ، مجموعة من المتخصصين في الفروع المختلفة للعلوم والمهن و(يتميزون) بتخلف وعيهم الثقافي والاجتماعي ، إن نظام التعليم السائد منذ عقود في بلادنا قد أبعد الثقافة بكل فروعها عن المدرسة والمعهد والجامعة ، فرغم ارتفاع عدد الجامعات المذهل الذي حدث في السنوات الأخيرة فإنه لم يحدث نوع من التطور المحسوس في حركة المجتمع العلمية والثقافية ، وعلى مستوى الفرد وأسرته صار المردود في معظم الأحوال أقل بكثير مما ينفق في العملية التعليمية .

إن غياب التناغم والتكامل بين منظومتي التعليم والثقافة في عالمنا العربي أدى إلى ما نحن عليه اليوم من تخلف شامل في قطاعي التعليم والتربية وانعكاس ذلك التخلف على كل مناحي حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما لو أن مؤسساتنا التعليمية المتنائية عن الثقافة معظمها قد تحول إلى آلات بلا روح وبلا قلب تخرج أنماطاً جامدة من المتعلمين أو الأميين الجدد . (38)

إن تطور وتغير أوضاع المرأة ، لا ترتبط فقط بالتعليم والتعليم العالي ، فالمسألة أعمق وأعقد من ذلك بكثير .

فالتطور الاقتصادي يعطي أرضية مناسبة لتغيرات وتطورات اجتماعية وتعليمية وثقافية سليمة ومن ضمنها أوضاع المرأة ، وتغيرها وتبدلها إلى الأحسن ، لأن ذلك يؤدي بالمرأة المتعلمة للعمل ومن ثم إلى استقلالها الاقتصادي ، ويحررها من الوصايا والتهكمات

(إن وجدت) ، ويفتح آفاقاً لتحررها ومشاركتها في عملية التنمية كعنصر فاعل ومؤثر في حياة المجتمع .

إن أي رقي اقتصادي واجتماعي دون ضوابط وتوجيه قد لا يؤدي هذا التطور والتغير إلى الغايات المرجوة ، وعليه فإن من المفاتيح الرئيسية والمهمة لتغيير دور المرأة كقوة تنموية واجتماعية لفائدة المجتمع يتطلب وجود آلية تسيّر الأمور بإتقان وتنظم حياة المجتمع وإبداعاته ومناشطه المختلفة .

فالمجتمع المنظم والمنسق والذي يسير وفق إستراتيجية تنموية واضحة ، يعطي العملية التربوية والتعليمية ثمارها التي بُنيت على أساس من الوضوح والإتقان ، وبالتالي تحدث العملية التعليمية والتربوية حِراكاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتنموياً ، وتحدث تغيرات ملموسة في حياة المجتمع وتطوره، ومنها حياة المرأة كقوة تنموية لا يستهان بها.

إن المشكلة الحقيقية للتعليم العام والعالي ، أنه لم يغير نظرة المجتمع للمرأة بصورة جذرية ، فالغالبية العظمى من أفراد المجتمع لا زالت نظرتهم ومعاملتهم للمرأة دون المستوى ، ولا زال المخيال الشعبي والاجتماعي يكرس دونية المرأة وينتقص من حقوقها ككائن اجتماعي له حقوق وواجبات يجب احترامها وعدم الالتفاف عليها .

وجملة إن التعليم والتعليم العالي لم يستطع تأسيس وعي اجتماعي وثقافي وتنموي فعّال ومؤثر ، ففي الوقت الذي يتزايد فيه أعداد الطلاب في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي ، تتراجع نوعية التعليم وقدرته على التأثير التنموي الحقيقي للمجتمع ، فهناك شبه انفصال ما بين مشاكل المجتمع ومتطلباته والتعليم العالي ، على أنه لا يمكن إنكار ما أحدثه التعليم من تغير وتطور في حياة المرأة المتعلمة ، وخلق لها مشاكلاً اجتماعية أخرى .

الهوامش :

1- أ.د. وهيبة غالب فارع الفقيه (تعليم البنات في المرحلة الجامعية، تطور، واقعة ومشكلاته) دراسات يمنية - صنعاء، العدد (59)، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 1998م، ص316 .

2- (الأمس واليوم) ، آدم وحواء، صنعاء، العدد (2)، أكتوبر، نوفمبر1999م، ص7.

3- المرجع السابق ، ص 24 .

4- د . أمة الرزاق علي محمد ، (المرأة والتعليم العالي في ضوء متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل) ، ورقة مقدمة إلى : دورة المجلس الاستشاري المنعقدة من 22-23 نوفمبر1999م، صنعاء، الخاصة بالتعليم العالي وسوق العمل، ص10

5- أنظر: د. سمير عبد الرحمن الشميري ، (وضع النقاط على الحروف) ، نزوى ، عُمان العدد (18) إبريل 1999م ، ص255 - 256 .

6- اليمن : تقرير التنمية البشرية 1998م ، صنعاء ، ص66 .

7- عثمان الحسن محمد نور ، مختار إبراهيم عجوبة (هجرة الكفاءات السودانية في قطاع التعليم العالي) المستقبل العربي ، بيروت ، السنة 22 ، العدد (249) ، 1999/11م ، ص89 .

8- اليمن : تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ، ص64 .

9- د. طيب تيزيني ، (هل تتحمل الجامعات العربية مزيداً من الاختراقات ؟)، نزوى، عُمان، العدد (16) ، أكتوبر 1998م ، ص255 .

10- سعيد المخلافي ، (الموقف الاجتماعي من عمل المرأة) دروب، صنعاء، العدد (1)، يوليو 1999م ص84

11- د. باقر سلمان النجار ، (الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية) ، المستقبل العربي ، بيروت السنة 11 ، العدد (120) ، 1989/2م ، ص69 .

12- مجموعة باحثين ، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات) ، ترجمة : عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيو/1990م، ص68 .

13- ملخص النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة 1998م ، الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، يوليو 1999م ، ص17 .

14- عبد الله البردوني، الثقافة والثورة في اليمن، دون معلومات إدارية، 1992م، ص159 .

15- رشاد سامي ، (الروح الشريرة تأكل نفسها) سطور ، القاهرة ، العدد (36) ، نوفمبر 1999م ، ص13 .

16- عبد العزيز القاسمي، المرأة في الإمارات ، مطابع البنان التجارية ، دبي ، 1993م ، ص152 .

17- راجع : د. سمير عبد الرحمن الشميري ، سوسيولوجيا انحراف في الجمهورية اليمنية ، (كتاب تحت الطبع) ، ص28-29 .

18- منيرة أحمد فخرو ، (الأوضاع الاجتماعية للمرأة في البحرين) المرأة العربية ، البحرين ، العدد (7) ، 1988م ، ص5 .

19- سميرة الخياري، محرره في صحيفة الثورة ومديرة تحرير صحيفة اليمانية في: (استطلاع : الصحفيات وظاهرة الحشوش) ، معين ، صنعاء ، العدد 225 ، نوفمبر 1999م ، ص6 .

20- بشرى أحمد مرشد ، رئيسة تحرير صحيفة اليمانية ، المصدر السابق ، ص7 .

21- صباح العواضي ، صحفية في مجلة القسطاس ، المصدر السابق ، ص8 .

22- نبيلة سعيد غالب ، محررة في صحيفة الصحوة ، المصدر السابق ، ص8 .

23- هذه النظرية تناقش مسألة التدرج الاجتماعي في البلدان الرأسمالية بشكل رئيسي.

24- في م/لحج (الحوطة) قبض على أحد الخارجين عن القانون ، وبعد الإجراءات الإدارية والقانونية والتي استمرت حيناً من الزمن قُدم الجاني إلى المحكمة ، وكان الجاني كلما قابل رجال الشرطة والقانون والمحققين ، يخوفونه بأنه سيقدم إلى المحاكمة عند القاضي ... وفي يوم المحاكمة أندهش الجاني عندما كانت القاضية امرأة بعد زمن من التهديد والتخويف من المحكمة والقاضي ... وحال استجوابه من قبل القاضية أثناء بدء سير جلسات المحكمة امتنع الجاني بداية عن الرد على أسئلة القاضية ، وبعد حين انفجر صارخاً في المحكمة : إلاَّ أنتِ يا ناقصة ستحكمين على الرجال .

25- على وطفة ، (مظاهر التسلط في الثقافة العربية المعاصرة) ، المستقبل العربية ، بيروت ، السنة 22 ، العدد (147) ، 9 /1999م ، ص56 .

26- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1998م ، ص113 .

27- المصدر السابق ، ص113 .

28- المصدر السابق ، ص158 .

29- وزارة الخدمة المدنية ، المسح الوظيفي لعام 1998م .

30- صحيفة صنعاء ، السنة 28 ، العدد (360) ، 1999/11/15م ، ص7 .

31- الشيخ/ محمد بن سالم البيحاني ، أستاذ المرأة ، مطبعة الكمال ، عدن ، أغسطس، 1950م ص 64 .

32- منى واصف لـ (الوفاق العربي) ، الوفاق العربي ، تونس ، السنة الأولى ، العدد (4) ، أكتوبر ، 1999م ، ص64 .

33- القاضية أنغام فيصل قائد علي ، في : استطلاع (المرأة في القضاء .. المتاح والممكن) ، القسطاس ، صنعاء ، العدد (4) ، سبتمبر 1998م ، ص33 .

34- عن د. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، يناير 1992م ، ص52 .

35- صورة المرأة اليمنية في الدراسات الغربية ، ترجمة : أحمد جرادات ، مراجعة وتحرير: لوسين تامينيات ، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية ، سلسلة الدراسات المترجمة (3) ، 1997م ، ص144 .

36- محمد البصير ، (المغرب العربي بالمنظور الديمقراطي) ، المستقبل العربي ، بيروت ، السنة 15 العدد (164) 1992/10م ، ص124 .

37- أ.د . وهيبة غالب فارع ، (التعليم العالي ودوره في تلبية احتياجات سوق العمل)، ورقة عمل مقدمة إلى دورة المجلس الاستشاري ، مرجع سابق ، ص1.

38- د. سليمان إبراهيم العسكري ، (التعليم والثقافة : العلاقة الغائبة) ، العربي، الكويت ، العدد (490) سبتمبر 1999م ، ص20 ، 22 ، 27 .